يحصل أي اتفاق مع وزارة الطاقة الاسرائيلية على الاطلاق، حيث وقع اجتماع مع مسؤولين فيها لم يكن سوى محاولة لكشف نوايا وزارة الطاقة، وما تخطط له في ما يتعلق ببقاء شركة كهرباء القدس، او عدم بقائها. وأكد ناصر اصرار شركة كهرباء القدس على طلباتها التي عرضتها لجنة منبثقة منها لوزير الطاقة الاسرائيلي موشي شاحل، وتتضمن: تجميد الاجراءات القانونية المتخذة ضد الشركة، وتمديد امتيازها بمضمونه السابق الى حين حل القضية الفلسطينية والتوقف عن انارة المستوطنات، وتخفيض تعرفة شراء الكهرباء من الشركة القطرية بنسبة ٣٠ بالمئة، والاحتفاظ بمحطة التوليد في شعفاط، وشطب ديون الشركة وتعويضها بمبلغ ١٢ مليون دولار. وقال ناصر انه ابلغ الى وزير الطاقة الاسرائيلي قوله: «اننا لم نأت للمناورة، او المساومة على هذه الطلبات» (**الفجر**، ١٩/١٢/١٩٨٦).

ولم تقنع هذه التوضيحات نقابة عمال وموظفي كهرباء القدس، التي اعلنت معارضتها للاتفاق. وقالت، في معرض تفنيد المبررات التي ساقها ناصر، انه استند ومجلس ادارة الشركة، في موقفهما، الى عدم اقرارهم بشرعية المستوطنات اليهودية، مستنتجاً من ذلك ان الاستمرار في انارتها، في هذه الحالة، هو استمرار لموقف خاطىء. غير ان هذا يعني، في الواقع، منح السيادة على خطوط الكهرباء في المنطقة الواقعة فيها المستوطنات الى شركة الكهرباء القطرية الاسرائيلية، وهو يعني سيادتها في الاراضي التي تمر بها هذه الخطوط. وكانت الجمعية العامة لنقابة عمال وموظفي كهرباء القدس عقدت اجتماعاً عاماً لها، بدعوة من الهيئة الادارية، بتاريخ ٢٠/١٢/١٩٨٦، شارك فيه جميع عمال وموظفي الشركة، تلي خلاله بيان حدد موقف النقابة، وجاء فيه ان الاتفاق «كشف استعداد مجلس الادارة [كهرباء القدس] للتفريط بسيادة الشركة على مناطق امتيازها». واستنكر البيان هذه الخطوة التي تتناقض مع الموقف الوطني العام، مؤكداً ان ما يحاك ضد الشركة من مؤامرات هو جزء من المساومات السياسية بين الاردن واسرائيل في اطار مشروع التقاسم الوظيفي. ونوه الى ان مجلس ادارة كهرباء القدس يستمد شرعيته من المصداقية الوطنية، في اطار حفاظه على الشركة، وانه يفقد مثل هذه الشرعية في حال تفريطه بها، سيما وانه يضم، الآن، ممثلين لبلديات، قبلوا التعيين في بلدياتهم معارضين بذلك مصلحة شعبهم (**الطليعة**، ٢٥/١٢/١٩٨٦).

وفي سياق معارضة الاتفاق ايضاً، أُجريت في الضفة الغربية عملية توقيع على عرائض تضامنية مع نقابة عمال وموظفي شركة كهرباء القدس في مواجهتها لاتفاق تقليص امتيازها. واكدت العرائض ان ما نشر حول هذا الاتفاق يعتبر تفريطاً بالامتياز، وسيطبق على حساب لقمة عيش العمال والموظفين البالغ عددهم ٤٨٠ عاملاً وموظفاً. وطالبت العرائض مجلس ادارة الشركة بالتراجع عن الاتفاق والانسجام مع المواقف العمالية الوطنية (**المصدر نفسه**، ١/١/١٩٨٧).

ر.م.